

صندوق التنمية للعراق
بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلي (غير المدقق)
كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٧
(مترجم عن النسخة الأصلية باللغة الانجليزية)

تقرير المراجعة لبيان المقبوضات والمدفوعات المرحلي إلى الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق ولجنة الخبراء الماليين لصندوق التنمية للعراق

مقدمة

لقد راجعنا بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرفق (البيان المالي المرحلي) لصندوق التنمية للعراق (الصندوق) للفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ و لغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧. إن إدارة الصندوق مسؤولة عن إعداد و عرض البيان المالي المرحلي وإظهاره بصورة عادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي". إن مسؤوليتنا هي التوصل الى نتيجة حول هذا البيان المالي المرحلي استناداً إلى مراجعتنا.

نطاق المراجعة

لقد جرت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي المتعلق بعمليات المراجعة ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق الحسابات المستقل للمنشأة". إن عملية مراجعة المعلومات المالية المرحلية تتمثل في القيام باستفسارات بشكل أساسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى. إن نطاق أعمال المراجعة أقل بكثير من نطاق أعمال التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وبالتالي لا تمكننا أعمال المراجعة من الحصول على تأكيدات حول كافة الأمور الهامة التي من الممكن تحديدها من خلال أعمال التدقيق، وعليه فإننا لا نبدي رأي تدقيق حولها.

إن سياسة الصندوق لتحضير البيان المالي المرحلي المرفق هي على أساس المقبوضات والمدفوعات النقدية. على هذا الأساس يتم تسجيل الإيرادات عند استلامها وليس عند استحقاقها، والمصاريف يتم تسجيلها عند دفعها وليس عند حدوثها.

أساس النتيجة المتحفظة

(١) كما هو مبين في الإيضاح ٢ حول البيان المالي المرحلي، إن السجلات المحاسبية التي يحتفظ بها الصندوق غير كاملة حيث أنها لا تشمل كافة المعلومات المطلوبة لدعم بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلي والإيضاحات المتعلقة به للفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ و لغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧. إن البيان المالي المرحلي المرفق تم تجميعه من كشف حساب البنك الرئيسي للمقبوضات والمدفوعات النقدية الشهرية للصندوق الذي يتم إدارته من قبل البنك المركزي العراقي وكشف الحساب الفرعي للصندوق الذي يتم إدارته من قبل المؤسسات الأمريكية وكشف الحساب البنكي لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والمعلومات المالية المتوفرة لدى وزارة المالية والجهات الأخرى. بسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، لم يكن عملياً اتخاذ إجراءات مراجعة إضافية لتحديد التأثير الناتج عن عدم اكتمال السجلات المحاسبية على البيان المالي المرحلي والإيضاحات المتعلقة به للسنة المنتهية في للفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ و لغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧.

(٢) كما هو مبين في الإيضاح ٣ حول البيان المالي المرحلي، فإن الجزء الأكبر من مقبوضات صندوق التنمية للعراق هو من مبيعات النفط المصدر. إن أنظمة الرقابة الداخلية على صناعة النفط في العراق لم تكن كافية ولم نستطع الاعتماد عليها لأغراض أعمال المراجعة للتأكد من اكتمال مبيعات النفط والمنتجات النفطية المصدرة للفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ و لغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧، التي يجب أن يتم إيداع عائداتها في الصندوق بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣). بسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، لم تتوفر المعلومات

تقرير المراجعة لبيان المقبوضات والمدفوعات المرحلي
إلى الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق للعراق ولجنة الخبراء الماليين
لصندوق التنمية للعراق (تمة)

الكافية للقيام بإجراءات مراجعة إضافية للتأكد من اكتمال مبيعات النفط والمنتجات النفطية المصدرة والالتزام
بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

(٣) كما هو مبين في الإيضاح ٣ حول البيان المالي المرحلي، تم إيداع المقبوضات النقدية من مبيعات المنتجات
النفطية البالغة ٣٧٥,١٤٧ ألف دولار أمريكي خلال للفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية ٣٠ حزيران
٢٠٠٧ في حسابات بنكية خاصة بشركة تسويق النفط (سومو). بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣
(٢٠٠٣)، فإن ٩٥% من مبيعات النفط والمنتجات النفطية المصدرة يجب إيداعها في حساب الصندوق. وبناءً
عليه، فإن المقبوضات النقدية للفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ ورصيد النقد كما
في ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ مدرج بقيمة أقل بمبلغ ٣٥٦,٣٩٠ ألف دولار أمريكي (للفترة منذ إنشاء الصندوق ولغاية
٣٠ حزيران ٢٠٠٧: ١,٣٣٢,١٢٨ ألف دولار أمريكي).

(٤) كما هو مبين في الإيضاح ١٦ حول البيان المالي المرحلي، لم تعمل سلطة الائتلاف السابقة على الاحتفاظ
بسجلات محاسبية كاملة لكافة الالتزامات التعاقدية التي أبرمتها المؤسسات الأمريكية للفترة منذ إنشاء الصندوق
ولغاية ٢٨ حزيران ٢٠٠٤. بسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، لم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة إضافية
للتأكد من اكتمال ودقة رصيد الالتزامات التعاقدية القائمة كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٧.

(٥) كما هو مبين في الإيضاح ٨ حول البيان المالي المرحلي، فإن المدفوعات النقدية لخطابات الضمان خلال للفترة
من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ تتضمن مدفوعات بمبلغ ٥٩٤,٥٧٦ ألف دولار أمريكي
لخطابات اعتماد لصالح مؤسسات حكومية عراقية ذات تمويل ذاتي والتي لم تكن مغطاة من الصندوق. بالمقابل
استلمت وزارة المالية دفعات مقدمة بمبلغ ٩٠٩,٩٥٦ ألف دولار أمريكي من تلك المؤسسات لتمويل مدفوعات
خطاباتها الاعتمادية والتي تم إيداعها في حسابات وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي ولم يتم تحويلها إلى
حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. لذلك فإن مجموع المدفوعات النقدية من الصندوق
تشمل مدفوعات إضافية خلال الفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ ورصيد النقد
مدرج بقيمة أقل بمبلغ ٥٩٤,٥٧٦ ألف دولار أمريكي كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ (للفترة من أول تموز ٢٠٠٥
ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧: ١,١٨٩,٤٠٤ ألف دولار أمريكي).

النتيجة المتحفظة

بناءً على مراجعتنا، باستثناء تأثير الأمور المبينة في الفقرات السابقة، لم تسترع انتباهنا أية أمور تجعلنا نعتقد بأن بيان
المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق التنمية للعراق لم يتم اعداده من كافة النواحي الجوهرية وفقاً للمعيار المحاسبي
الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".

تقرير المراجعة لبيان المقبوضات والمدفوعات المرحلي
إلى الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق للعراق ولجنة الخبراء الماليين
لصندوق التنمية للعراق (تتمة)

تركيز على أمور هامة

• بدون تحفظ إضافي على تقرير المراجعة، نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح ٣ حول البيان المالي المرحلي، الذي يبين أنه يوجد عمليات مقايضة لتصدير النفط ومنتجات النفط خلال الفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ بمبلغ ١١٠,٨٢٨ ألف دولار أمريكي (منذ إنشاء الصندوق ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧: ٩٢٦,٠٣٥ ألف دولار أمريكي). بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يجب أن يتم إيداع ٩٥% من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية في حساب الصندوق. إن عمليات المقايضة تعتبر غير نقدية ولهذا لم يتم تسجيلها في البيان المالي المرحلي للصندوق.

• بدون تحفظ إضافي على تقرير المراجعة، نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح ١٩ حول البيان المالي المرحلي، الذي يبين أن بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق لم يتم إعداده وفقاً لمبدأ الاستمرارية. بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٣ (٢٠٠٦) تم تمديد إجراءات إيداع المبالغ المقبوضة من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق لغاية تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ كما هو مطلوب وفقاً للفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

إن تقريرنا هذا مخصص فقط لاستخدام الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق ولا يجوز استخدامه لأية أغراض أخرى. فيما يخص تقريرنا، فنحن لا نقبل ولا نتحمل أي مسؤولية لأي غرض آخر أو لأي شخص عرض عليه هذا التقرير أو لأي شخص آخر يكون هذا التقرير في متناول يده ما عدا في الحالات التي نوافق عليها كتابياً.

ارنست ويونغ

بغداد- العراق
١٢ حزيران ٢٠٠٨

صندوق تنمية العراق

بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلي

٣٠ حزيران ٢٠٠٧

أول كانون الثاني ولغاية
٣٠ حزيران
٢٠٠٦
ألف دولار أمريكي
غير مدقق

أول كانون الثاني ولغاية
٣٠ حزيران
٢٠٠٧
ألف دولار أمريكي
غير مدقق

إيضاح

١٢,٥٦٩,٤٧٤	١٣,٨١٣,٩٨٩	٣
٩,٤٧٣	١,١٧٤	٤
١٧٢,٠٦٨	٣٠٨,٨٦٤	٥
١٩٥,٠٧٥	٥٦٨,٢٢٩	٦
١٢,٩٤٦,٠٩٠	١٤,٦٩٢,٢٥٦	
٥,٩٠٠,٠٠٠	٨,٩٠٠,٠٠٠	٧
٤,٥٩٨,١٣٩	٣,٥٢٥,٤٤٣	٨
١٤٠,٦٤٤	٤١,٣١٣	٩
٣٥٢,٩٨٦	١١١,١٨٠	١٠
٦٣,٢١٦	١٨٠,٤٣٢	١١
١١,٠٥٤,٩٨٥	١٢,٧٥٨,٣٦٨	
١,٨٩١,١٠٥	١,٩٣٣,٨٨٨	
(١,٩٥٤,٨٦١)	(٦,٥٦٧,٩٠٨)	
١,٩٦٧,٩٩١	٦,٦٤٠,٧٧٢	
٤,٣١٤,٦٩٦	١,٤٦٦,٦٥٧	
٦,٢١٨,٩٣١	٣,٤٧٣,٤٠٩	١٢
١,٩٥٤,٨٦١	٥,٥١٦,١٤٣	١٣
٨,١٧٣,٧٩٢	٨,٩٨٩,٥٥٢	

المقبوضات النقدية

مبيعات النفط المصدر
مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق
فوائد مقبوضة
مقبوضات أخرى
إجمالي المقبوضات النقدية

المدفوعات النقدية

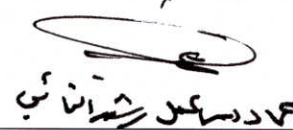
التحويلات إلى وزارة المالية
خطابات الضمان لصالح الوزارات العراقية
العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية
سداد الديون الخارجية للعراق
مدفوعات أخرى
إجمالي المدفوعات النقدية

زيادة المقبوضات عن المدفوعات النقدية

سندات الخزينة المشتراة خلال الفترة
المتحصل من استحقاق سندات الخزينة خلال الفترة
النقد وما في حكمه في بداية الفترة
النقد وما في حكمه في نهاية الفترة
سندات الخزينة في نهاية الفترة
النقد وما في حكمه وسندات الخزينة في نهاية الفترة



وزير المالية



مدير عام دائرة المحاسبة
وزارة المالية

٢٠٠٨ / ٦ / ١٢

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى ٢١ جزءاً من بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلي.

١. معلومات عن الصندوق

تمت المصادقة على بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلي من قبل معالي وزير المالية بتاريخ ١٢ حزيران ٢٠٠٨.

تم تأسيس صندوق التنمية للعراق (الصندوق) خلال شهر أيار ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتم الاعتراف به بموجب قرار الأمم المتحدة - مجلس الأمن (مجلس الأمن) رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣). لقد منحت الصلاحية للإشراف والرقابة على الصندوق من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لمسؤول سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق.

تم إنهاء عمل سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤، وبموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ (٢٠٠٤) تم انتقال إدارة الصندوق والرقابة عليه إلى الحكومة العراقية المؤقتة ومن ثم إلى الحكومة العراقية الانتقالية وحالياً إلى الحكومة العراقية.

لقد تم تعيين المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق بموجب قرارات مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، والقرارات اللاحقة. إن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة هو جهة التدقيق المشرفة على الصندوق ويهدف إلى التأكد من تحقيق أهداف قرارات مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ (٢٠٠٤) ورقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، للتأكد من استخدام واردات الصندوق بشكل عادل وشفاف بناءً على الموازنة التقديرية للعراق، ويشمل ذلك تسديد الالتزامات القائمة على الصندوق والتأكد من إيداع كافة المبالغ المحصلة من عمليات تصدير النفط، المنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

يتكون الصندوق من حسابات مصرفية لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك و التي يتم إدارتها من قبل البنك المركزي العراقي نيابة عن وزارة المالية. خلال عام ٢٠٠٤ تم إنشاء حساب فرعي للصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك تتم إدارته من قبل المؤسسات الأمريكية ويتم مراقبته من قبل وزارة المالية. يهدف هذا الحساب إلى تسهيل عملية الصرف على العقود الموقعة من قبل السلطة السابقة والتي تتطلب صرف دفعات للفترة ما بعد ٢٨ حزيران ٢٠٠٤. إن إدارة المؤسسات الأمريكية للحساب الفرعي انتهت في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦. تشمل المؤسسات الأمريكية كل من القيادة المشتركة للتعاقد - العراق / أفغانستان، مكتب المشاريع والتعاقد، مكتب الإدارة وإعادة إعمار العراق، المراقب المالي (JASG)، مكتب نفقات الصندوق، مكتب إدارة عقود الدفاع، وحدة المهندسين في الجيش الأمريكي وقوات التحالف.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يجب أن يتم إيداع جميع المقبوضات من صادرات مبيعات النفط، منتجات النفط والغاز الطبيعي في الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، إن كافة الدول الأعضاء ملزمة بتجميد وتحويل الأموال والموجودات المالية الأخرى التابعة للنظام العراقي السابق إلى الصندوق. بالإضافة إلى ذلك إن الأموال الفائضة من برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء، الذي أسس بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٩٩٥) يجب أن تحول إلى الصندوق.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يجب استخدام أموال الصندوق بشفافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للعراقيين، وإعادة إعمار البنية التحتية للعراق والإصلاح الاقتصادي والاستمرار في تقليل التوتر في العراق، تغطية تكاليف إدارة الشؤون العراقية المدنية والأغراض الأخرى التي تصب في مصلحة الشعب العراقي.

١. معلومات عن الصندوق (تتمة)

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، تم تمديد ترتيبات إيداع المبالغ المقبوضة من مبيعات صادرات النفط، المنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق لغاية تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ كما هو مطلوب وفقاً للفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وتمديد الإجراءات المشار إليها في الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ (٢٠٠٤) لمراقبة الصندوق من قبل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة. بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٣ (٢٠٠٦) هذه الترتيبات يجب أن تراجع بطلب من الحكومة العراقية أو بتاريخ لا يتجاوز ١٥ حزيران ٢٠٠٧.

قرر مجلس الوزراء لجمهورية العراق في جلسته الثالثة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٦ تشكيل لجنة الخبراء الماليين لتتولى مهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في الرقابة على الصندوق بعد انتهاء عمل المجلس بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. يرأس لجنة الخبراء الماليين رئيس ديوان الرقابة المالية وعضوية خبيرين مستقلين. لجنة الخبراء الماليين مسؤوله بشكل مباشر أمام مجلس الوزراء. اصدر رئيس لجنة الخبراء الماليين قراره بتاريخ ١ نيسان ٢٠٠٧ يتضمن أسماء أعضاء اللجنة وعلان البدء بإعمالها، حيث ستعمل اللجنة بشكل متواز مع عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

٢. أساس إعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلي والسياسات المحاسبية

أساس إعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلي

تم إعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلي (البيان المالي المرحلي) وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي" الصادر من قبل إتحاد المحاسبين الدولي في كانون الثاني ٢٠٠٣.

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار البيان المالي المرحلي للصندوق ويعتبر العملة الرئيسية للصندوق.

السياسات المحاسبية

إن السجلات المحاسبية التي يحتفظ بها الصندوق للفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ غير كاملة. تم تجميع بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق من كشف حساب البنك الرئيسي للمقبوضات والمدفوعات النقدية الشهرية للصندوق والذي يتم إدارته من قبل البنك المركزي العراقي وكشف الحساب الفرعي للصندوق الذي يتم إدارته من قبل المؤسسات الأمريكية وكشف الحسابات البنكية لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والمعلومات المالية المتوفرة لدى وزارة المالية والجهات الأخرى.

تم تحديد فترة إصدار التقارير المالية للصندوق من قبل الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، على أساس نصف سنوي، من تاريخ أول كانون الثاني ولغاية ٣٠ حزيران ومن تاريخ أول تموز ولغاية ٣١ كانون الأول من كل عام. تم خلال عام ٢٠٠٦ تغيير الفترة المالية للصندوق ليتم اصدار البيان المالي للصندوق بشكل سنوي حيث تبدأ السنة المالية للصندوق في أول كانون الثاني و تنتهي في ٣١ كانون الأول من كل عام.

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلي
٣٠ حزيران ٢٠٠٧

٢. أساس إعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدي المرحلي والسياسات المحاسبية (تتمة)

إن السياسات المحاسبية المتبعة خلال الفترة هي نفسها التي تم إتباعها في آخر بيانات مالية مدققة للصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦. خلال السنة أشهر المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ كان الصندوق يستفيد من إيداعات الوزارات العراقية والجهات الحكومية الأخرى مقابل المدفوعات بالنيابة عنها. لقد تم تسجيل المقبوضات والمدفوعات عن طريق الحسابات المصرفية المدارة من قبل الصندوق في بيان المقبوضات والمدفوعات بالصافي. انتهت هذه الإيداعات وتم إغلاق الحساب البنكي الخاص بها خلال شهر نيسان ٢٠٠٥.

المقبوضات

يتم اثبات المقبوضات عندما يتم ايداع النقد في حسابات الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. أما العمليات غير النقدية التي تتضمن عمليات المقايضة فإنه لا يتم اثباتها ضمن حسابات الصندوق.

المدفوعات

يتم اثبات المدفوعات، بما فيها التأمينات النقدية لإصدار خطابات الضمان غير القابلة للاسترداد، عند تحويل الأموال من حسابات الصندوق البنكية لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك أو من النقد الموجود لدى المؤسسات الأمريكية.

النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه يتضمن النقد في الصندوق، الأرصدة لدى البنوك واتفقيات إعادة الشراء الليلية. لم يتم إظهار مبلغ التأمينات النقدية لدى البنوك ضمن أرصدة الصندوق النقدية وذلك لان الصندوق لا يستطيع التحكم بها ولان هذه التأمينات محجوزة لدفع مبالغ خطابات الضمان القائمة للموردين.

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلي
٣٠ حزيران ٢٠٠٧

٣. مبيعات النفط المصدر

يتم تنظيم مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية وإصدار الفواتير حصراً من قبل شركة تسويق النفط (سومو)، الذراع التسويقي لوزارة النفط. لا توجد مبيعات مصدرة للغاز الطبيعي من العراق خلال الفترة.

وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يتم إيداع عائدات صادرات النفط في حساب تحصيل مبيعات النفط لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، يتم تحويل ٩٥% من تلك العائدات إلى حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ويتم تحويل ٥% إلى حساب صندوق التعويضات للأمم المتحدة ولا يتم تسجيلها في البيان المالي للصندوق. تم تأسيس صندوق التعويضات بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة، نتيجة غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠.

إن حساب تحصيل مبيعات النفط لا يعتبر من الحسابات التابعة للصندوق ولا يتم اثباته في سجلات الصندوق. ولذلك فإن ٩٥% فقط من المبالغ المحصلة من مبيعات صادرات النفط قد تم تسجيلها في البيان المالي المرحلي للصندوق.

يتم تحصيل الدفعات المستحقة عن مبيعات صادرات النفط من خلال خطابات ضمان حيث يتم إيداع التحصيلات في حساب تحصيل مبيعات النفط خلال مدة ٣٠ يوماً تقريباً من تاريخ شحن النفط.

إن مبيعات النفط المصدر والمقبوضات المودعة في حساب تحصيل مبيعات النفط خلال الفترة هي كما يلي:

أول كانون الثاني ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٦	أول كانون الثاني ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١٤,٨٢٧,١٦٠	١٥,٣٩٢,٣١٣	مجموع مبيعات النفط المصدر خلال الفترة
(١٣,٣٢٣)	(٨,٥٠٢)	ينزل: الغرامات المخصومة من فواتير المبيعات
(٣,٠٧١,٤٦٦)	(٢,٩١٤,٥٥٨)	التحصيلات المودعة في حساب تحصيل مبيعات النفط بعد نهاية الفترة
(١٠,٨٨٦)	-	مبلغ محجوز بقرار محكمة روما *
		يضاف:
١,٤٩٩,٣٥١	٢,٠٧١,٥٣١	النقد المودع في حساب تحصيل مبيعات النفط خلال الفترة عن مبيعات الفترة السابقة
١٨٩	٢٥٨	فوائد التحويلات المصرفية المتأخرة
١٣,٢٣١,٠٢٥	١٤,٥٤١,٠٤٢	المقبوضات المودعة في حساب تحصيل مبيعات النفط خلال الفترة
(٦٦١,٥٥١)	(٧٢٧,٠٥٣)	المبالغ المحولة إلى صندوق التعويضات (٥%)
١٢,٥٦٩,٤٧٤	١٣,٨١٣,٩٨٩	صافي المبالغ المودعة في الصندوق خلال الفترة (٩٥%)

٣. مبيعات النفط المصدر (تنمة)

* تم حجز هذا المبلغ بقرار من قبل محكمة روما - إيطاليا بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠٠٦ نتيجة لقضية ضد وزارة التخطيط العراقية. الحكومة العراقية تتابع تحصيل المبلغ وتعتقد إن حجزه لا يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

إن صافي المقبوضات المستلمة من مبيعات المنتجات النفطية المصدرة خلال الفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ بلغت ٣٧٥,١٤٧ ألف دولار أمريكي (للفترة منذ إنشاء الصندوق ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧: ١,٤٠٢,٢٤٠ ألف دولار أمريكي). لم يتم إيداع هذه المقبوضات في حساب تحصيل مبيعات النفط ولم يتم اثباتها ضمن البيان المالي المرحلي للصندوق، حيث يتم إيداع هذه المبالغ في حسابات مصرفية خاصة بشركة تسويق النفط (سومو). بناءً على المبلغ المقبوض من مبيعات المنتجات النفطية المصدرة كما هي مسجلة من قبل شركة تسويق النفط (سومو)، فإن الدفعات إلى صندوق التنمية للعراق وصندوق التعويضات للأمم المتحدة التي لم يتم إيداعها في حساب تحصيل مبيعات النفط للفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ تقدر بمبلغ ٣٥٦,٣٩٠ ألف دولار أمريكي و١٨,٧٥٧ ألف دولار أمريكي على التوالي (للفترة منذ إنشاء الصندوق ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧: ١,٣٣٢,١٢٨ ألف دولار أمريكي و٧٠,١١٢ ألف دولار أمريكي على التوالي).

قامت شركة تسويق النفط (سومو) بالتعاقد لعمليات مقايضة مع الحكومة السورية لتصدير النفط والمنتجات النفطية. تشمل عمليات المقايضة بشكل رئيسي على تصدير زيت الوقود مقابل منتجات النفط الخفيف، وتصدير النفط الخام مقابل الكهرباء ومنتجات النفط الخفيف. بلغت قيمة عمليات المقايضة حسب سجلات شركة تسويق النفط (سومو)، للفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ مبلغ ١١٠,٨٢٨ ألف دولار أمريكي (للفترة منذ إنشاء الصندوق ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧: مبلغ ٩٢٦,٠٣٥ ألف دولار أمريكي). بما أن هذه العمليات ليست نقدية، فإنه لا يتم تسجيلها في البيان المالي المرحلي للصندوق. بناءً على قيمة عمليات المقايضة كما هي مسجلة من قبل سومو، فإن الدفعات إلى صندوق التعويضات للأمم المتحدة فيما لو تم إيداعها في حساب تحصيل مبيعات النفط للفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ تقدر بمبلغ ٥,٥٤١ ألف دولار أمريكي (للفترة منذ إنشاء الصندوق ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧: ٤٦,٣٠٢ ألف دولار أمريكي).

ليس لدى وزارة النفط نظام كامل للتشغيل والتحميل والقياس المترى في نقاط التحميل والاستخراج وذلك للتأكد من أن كافة المبيعات المصدرة من النفط ومنتجات النفط تم تسجيلها بشكل كامل. بغياب نظام فعال للقياس المترى بشكل كامل وباستمرار أعمال التخريب لأنابيب الخطوط النفطية، لا يمكن تحديد حجم كافة كميات النفط والمنتجات النفطية المصدرة، والتي يجب إيداع عائداتها في حساب تحصيل مبيعات النفط وحساب الصندوق.

٤. مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يجب على كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي يوجد لديها أموال أو موجودات مالية أخرى أو موارد اقتصادية عائدة للنظام العراقي السابق موجودة خارج العراق بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠٠٣ تجميد هذه الأموال أو الموجودات المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية وتحويلها إلى الصندوق مباشرة، إلا إذا كانت تلك الأموال أو الموجودات المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية تحت حكم القضاء أو التحكيم أو أية أمور إدارية أخرى.

فيما يلي المبالغ المودعة في حساب الصندوق من الموجودات المجمدة خارج العراق:

أول كانون الثاني ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٦	أول كانون الثاني ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
-	٣٢٢	المملكة المتحدة
-	١٤	سويسرا
-	٧	السويد
١,٣٤٩	-	الولايات المتحدة الأمريكية
٧,٩٨٢	-	لوكسمبورج
٦٧	-	لبنان
٧٥	٨٣١	أخرى
٩,٤٧٣	١,١٧٤	

إن بعض الموجودات المالية الأخرى التابعة للنظام العراقي السابق لا تزال لدى عدد من الدول الأعضاء والتي تواصل الحكومة العراقية متابعتها باستمرار. لا يمكن للحكومة العراقية اعتماد تقدير دقيق لقيمة هذه الموجودات المالية التي سوف تحول إلى الصندوق، لأن بعض هذه الموجودات قد تكون تحت حكم القضاء، التحكيم أو أية أمور إدارية أخرى.

إن بعض المبالغ المجمدة لدى الدول الأجنبية والتي تم إيداعها في حساب الصندوق خلال عام ٢٠٠٧ والفترة السابقة تعود ملكيتها إلى البنك المركزي العراقي ومؤسسات عراقية حكومية أخرى. بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٥ طلب مجلس الوزراء العراقي من وزارة المالية القيام بالترتيبات اللازمة لإعادة المبالغ الخاصة بالبنك المركزي العراقي المحولة من الدول الأجنبية إلى الصندوق. وفقاً لسجلات البنك المركزي العراقي، بلغ مجموع هذه المبالغ ٣٣٢,٧١٣ ألف دولار أمريكي. لغاية تاريخ هذا البيان المالي، لم تصادق وزارة المالية على المبالغ التي من الممكن أن يتم تحويلها من حساب الصندوق إلى البنك المركزي العراقي.

هنالك بعض الموجودات المجمدة الخاصة بالبنك المركزي العراقي والتي تم تحويلها مباشرة إلى حسابات البنك المركزي العراقي مباشرة من قبل حاجزها دون أن يتم تحويلها إلى حساب الصندوق. لا توجد معلومات كافية لتحديد مبلغ هذه التحويلات.

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلي
٣٠ حزيران ٢٠٠٧

٥. فوائد مقبوضة

يتكون هذا المبلغ مما يلي:

أول كانون الثاني ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٦	أول كانون الثاني ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٨٦,٤٣٦	٩٩,٠٣٤	اتفاقية إعادة الشراء الليلية
٥١,٦٢٣	١٤٣,٣٢٨	سندات الخزينة الأمريكية
٣٤,٠٠٩	٦٦,٥٠٢	تأمينات نقدية لخطابات الضمان
<u>١٧٢,٠٦٨</u>	<u>٣٠٨,٨٦٤</u>	

٦. مقبوضات أخرى

يتكون هذا المبلغ مما يلي:

أول كانون الثاني ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٦	أول كانون الثاني ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١٩٠,٤٧٧	٥٤٩,٨٢٣	تأمينات نقدية مسترجعة من خطابات الضمان
١٠٨	-	تحويلات من البنك المركزي العراقي
٤,٤٩٠	١٨,٤٠٦	أخرى
<u>١٩٥,٠٧٥</u>	<u>٥٦٨,٢٢٩</u>	

٧. التحويلات إلى وزارة المالية

إن التمويل الأساسي لوزارة المالية يتم من خلال الصندوق. بعد تحويل الأموال من الصندوق إلى وزارة المالية، يتم توزيعها على الوزارات العراقية الأخرى والمؤسسات التابعة لها بموجب الموازنة المخصصة لكل منها.

إن البيان المالي المرحلي للصندوق للفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧، يبين أن النقد المحول من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك لحساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي بلغ ٨,٩٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي (أول كانون الثاني ٢٠٠٦ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٦: ٥,٩٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي) تم تسجيلها مباشرة كمدفوعات في البيان المالي للصندوق قبل أن يتم تحويل المبالغ إلى الوزارات المعنية. بناءً على سجلات وزارة المالية إن إجمالي المبالغ المحولة من وزارة المالية إلى الوزارات العراقية والمؤسسات التابعة لها وإقليم كردستان خلال الفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ بلغت ١٢,٩٥٣,٢٩٢ ألف دولار أمريكي (أول كانون الثاني ٢٠٠٦ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٦: ٦,٨٤٠,٠٠٤ ألف دولار أمريكي).

٨. خطابات الضمان لصالح الوزارات العراقية

إن وزارة المالية اعتمدت المصرف العراقي للتجارة لإصدار خطابات الضمان للوزارات والمؤسسات العراقية ودفع مبلغ الضمان من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك إلى حسابات المصرف العراقي للتجارة لدى بنك (JP Morgan Chase) وبنك (Citibank, N. A.). يتم تحميل قيمة خطابات الضمان على موازنة الوزارة العراقية أو المؤسسات الحكومية ويتم إدارة تلك العقود من قبل هذه الوزارات.

يقوم بنكي (JP Morgan Chase) و (Citibank, N. A) بالاحتفاظ بالمبالغ المحولة كتأمينات حتى يستلم من الوزارات العراقية تأييداً باستلام البضاعة أو تقديم الخدمة وذلك وفقاً لشروط خطابات الضمان. لم يتم إظهار مبلغ التأمينات النقدية ضمن أرصدة الصندوق النقدية وذلك لأن الصندوق لا يستطيع التحكم بها ولأن هذه التأمينات محجوزة لدفع مبالغ خطابات الضمان للموردين. إن الفوائد المستلمة على التأمينات النقدية الخاصة بخطابات الضمان مبيّنة في الإيضاح ٥.

إن مدفوعات خطابات الضمان لصالح الوزارات العراقية هي كما يلي:

أول كانون الثاني ولغاية	أول كانون الثاني ولغاية	
٣٠ حزيران ٢٠٠٦	٣٠ حزيران ٢٠٠٧	وزارة النفط
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	وزارة التجارة
٢,٢٤٦,٣١٥	١,٣٩٨,٨٩٣	وزارة الكهرباء
١,٤٠٩,٣١٥	٧٥٧,٩٠٧	وزارة الصحة
٣٦٥,١٩٠	٣٤٥,٨٧٤	وزارة البلديات والأشغال العامة
١٦٨,٣٥٥	٢٨١,٦٥٨	وزارة الداخلية
٢٢٢,١١٦	٢٦١,٥٥٩	وزارة الدفاع
-	١٧٦,٣١٩	وزارة الموارد المائية
-	١٥٣,١٣٦	وزارة الاتصالات
٥٧,٢٤٦	٤٦,١٩٨	وزارة الصناعة والمعادن
١٠,٩٢١	٤٥,٠٢٩	وزارة النقل
١٠,٧٥٦	٢٩,٥٤٥	وزارة الزراعة
٦٤,٠٧٧	١٨,٦٤٥	وزارة الإسكان والأعمار
٦,٧٨٢	٩,٩٦٧	وزارة المالية
١,٨٤٣	٧١٣	وزارة العدل
٣٤,٣٠٢	-	أخرى
٩١٩	-	
٢	-	
٤,٥٩٨,١٣٩	٣,٥٢٥,٤٤٣	

٨. **خطابات الضمان لصالح الوزارات العراقية (تتمة)**

تشمل دفعات خطابات الضمان أعلاه دفعات خطابات اعتماد لمؤسسات حكومية ذات تمويل ذاتي والتي لم تكن مغطاة من قبل الصندوق بمبلغ ٥٩٤,٥٧٦ ألف دولار أمريكي (أول تموز ٢٠٠٥ لغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧: ١,١٨٩,٤٠٤ ألف دولار أمريكي). بالمقابل استلمت وزارة المالية دفعات مقدمة من هذه المؤسسات بمبلغ ٩٠٩,٩٥٦ ألف دولار أمريكي (أول تموز ٢٠٠٥ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧: ١,٥٠٤,٧٨٤ ألف دولار أمريكي) لتمويل قيمة خطابات الضمان الممولة ذاتياً لتلك المؤسسات ولم يتم إيداعها في حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وإنما تم إيداعها في حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي خلال الفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧.

إن خطابات الضمان المفتوحة لحساب وزارة النفط، هي لاستيراد المنتجات النفطية إلى العراق، صيانة وتطوير مصافي النفط، استيراد قطع غيار واستيراد مواد كيميائية لعملية تصنيع النفط، خطابات الضمان لوزارة التجارة لاستيراد القمح، المواد الغذائية والمواد الأساسية الأخرى التي يتم توزيعها على الشعب العراقي، خطابات الضمان لوزارة الزراعة لاستيراد المخصبات الزراعية و مواد زراعية أخرى، خطابات الضمان لوزارة الصحة لاستيراد سيارات الإسعاف والمواد والأجهزة الطبية، خطابات الضمان لوزارة الكهرباء لشراء وتصليح توربينات أجهزة الطاقة، شراء مولدات الطاقة وخطوط تحويل الطاقة وخطابات الضمان عن وزارة البلديات والإشغال العامة لشراء سيارات ومعدات مع قطع غيارها.

٩. **العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية**

تم منح المؤسسات الأمريكية صلاحية محدودة من الحكومة العراقية لإدارة العقود القائمة والمبرمة من قبل السلطة التي تتطلب دفعات بعد تاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤. هذه الصلاحية انتهت بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.

خلال عام ٢٠٠٤، تم تحويل ٢,٨٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي للحساب الفرعي للمؤسسات الأمريكية لتمويل الالتزامات المبرمة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة.

٩. العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية (تتمة)

ان الدفعات للعقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية لصالح الوزارات العراقية هي كما يلي:

أول كانون الثاني ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٦ ألف دولار أمريكي	أول كانون الثاني ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	
-	٣٢,٨٤١	تطوير المحافظات
٤٠,٤٣٥	٤,٠٧٨	وزارة الداخلية
-	١,٩٧٩	بلدية بغداد
-	٧٧٨	وزارة البلديات والأشغال العامة
-	١٠٠	وزارة التربية
٦٥,٩٦٩	-	وزارة النفط
١٣,٠٥٥	-	وزارة الأمن الوطني والدفاع
٩,٤٠٠	-	وزارة النقل
٥,١١٠	-	وزارة الكهرباء
٥٣٥	-	وزارة العدل
١٠	-	وزارة المالية
٦,١٣٠	١,٥٣٧	أخرى
<u>١٤٠,٦٤٤</u>	<u>٤١,٣١٣</u>	

١٠. سداد الديون الخارجية للعراق

أول كانون الثاني ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٦ ألف دولار أمريكي	أول كانون الثاني ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	
٣٢٤,٢٨٥	-	ستي بنك *
-	٨٠,٨٩٨	فائدة مدفوعة لبنك جي بي مورجن **
٢٨,٧٠١	٣٠,٢٨٢	البنك الإسلامي للتنمية ***
<u>٣٥٢,٩٨٦</u>	<u>١١١,١٨٠</u>	

* يمثل هذا البند المدفوعات لتسديد ديون العراق الخارجية والتي تخص النظام العراقي السابق والتي يتم تسويتها بناءً على مشروع تسوية الدين العراقي الخارجي والعقود الأخرى المتعلقة بها. لغاية تاريخ البيان المالي، لا توجد معلومات كافية عن مبلغ الدين العراقي الخارجي الذي سيتم دفعه من حساب الصندوق.
خلال عام ٢٠٠٥، اتفقت الحكومة العراقية مع بنك (Citibank, N. A.) ليصبح وكيل التسديد للديون التي تم تسويتها من خلال مشروع تسوية ديون العراق الخارجية.

١٠. سداد الديون الخارجية للعراق (تتمة)

** خلال عام ٢٠٠٥، اتفقت وزارة المالية والبنك المركزي العراقي مع (Citigroup Global Markets Inc) و (JP Morgan Securities Inc) كإدارة مشتركة لإعادة هيكلة الديون التي تم تسويتها من خلال مشروع تسوية ديون العراق الخارجية للدائنين التجاريين والتي تزيد مستحقاتهم عن ٣٥,٠٠٠ ألف دولار أمريكي (عرض مبادلة الدين).

خلال عام ٢٠٠٦، اتفقت الحكومة العراقية مع بنك (JP Morgan Chase) لإصدار أدوات دين لتمويل تسديدات مطالبات الدائنين التي تم تسويتها من خلال عرض مبادلة الدين بمبلغ لا يتجاوز ٣,٥٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي بمعدل فائدة سنوي ثابت ٥,٨%. كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦، بلغ إجمالي الدين المصدرة ٢,٧٨٩,٥٩٣ ألف دولار أمريكي. أدوات الدين سوف يتم تسديدها من قبل الحكومة العراقية إلى بنك (JP Morgan Chase) على دفعات نصف سنوية تبدأ في ١٥ تموز ٢٠٢٠ والقسط الأخير في ١٥ كانون الأول ٢٠٢٨.

*** بتاريخ ١٨ تموز ٢٠٠٥، تم توقيع مذكرة تفاهم بين جمهورية العراق والبنك الإسلامي للتنمية (البنك). بموجب مذكرة التفاهم هذه، يتم تسوية إجمالي الرصيد المستحق على الحكومة العراقية لصالح البنك بمبلغ ١٠٦,٣٣٠ ألف دينار إسلامي. إن الدفعة الأولى بمبلغ ٢٦,٣٣٠ ألف دينار إسلامي (ما يعادل ٣٨,١٢١ ألف دولار أمريكي)، تم دفعها خلال عام ٢٠٠٥ والرصيد المتبقي يدفع على أربعة أقساط نصف سنوية متساوية يستحق القسط الأول في ٣١ آذار ٢٠٠٦ والقسط الأخير في ٣٠ أيلول ٢٠٠٧.

١١. مدفوعات أخرى

أول كانون الثاني ولغاية	أول كانون الثاني ولغاية	
٣٠ حزيران ٢٠٠٦	٣٠ حزيران ٢٠٠٧	بلدية بغداد
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	خدمات واستشارات لوزارة المالية
٨٤٢	١٧٢,٥١٨	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
١,٣٥٠	٢,٦٢٧	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار *
١٢,٠١٤	٤٧١	شبكة الإعلام العراقية
٤٦,٠٠٠	-	العضوية في أوبك
٢,٧٠٤	-	عقود مختلفة
٢٦	-	
٢٨٠	٤,٨١٦	
٦٣,٢١٦	١٨٠,٤٣٢	

* تم دفع هذا المبلغ لتسوية ديون على الحكومة العراقية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار كجزء من إجمالي المبلغ المستحق للمؤسسة والبالغ ١٢٠,٩٨٣ ألف دولار أمريكي بناءً على الاتفاقية الموقعة مع وزارة المالية خلال شهر كانون الأول ٢٠٠٥. سجلت وزارة المالية المبلغ المدفوع ٤٦,٠٠٠ ألف دولار أمريكي كسلفه عالقة في حساباتها إلى أن يتم التحقق من هذه الدفعة والمصادقة عليها.

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلي
٣٠ حزيران ٢٠٠٧

١٢. النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه يشمل ما يلي:

٣٠ حزيران ٢٠٠٦	٣٠ حزيران ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٦,١٨٦,١٠٠	٣,٤٤٨,٩٠٠	أرصدة لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك:
٣٤٦	٥٤	اتفاقية إعادة الشراء الليلية
٦,١٨٦,٤٤٦	٣,٤٤٨,٩٥٤	حسابات تشغيلية
٣٢,٤٨٥	٢٤,٤٥٥	النقد في الصندوق لدى المؤسسات الأمريكية
٦,٢١٨,٩٣١	٣,٤٧٣,٤٠٩	

إن تفاصيل حسابات النقد في الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك هي كما يلي:

٣٠ حزيران ٢٠٠٦	٣٠ حزيران ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٥,٤٧٤,٧٨٦	٢,٩١٨,٠١٦	البنك المركزي العراقي / الصندوق
٦٧٤,٤٣٠	٥٣٠,٩٣٨	الحساب الفرعي - المؤسسات الأمريكية
٣٧,٢٣٠	-	أخرى
٦,١٨٦,٤٤٦	٣,٤٤٨,٩٥٤	

١٣. سندات الخزينة

٣٠ حزيران ٢٠٠٦	٣٠ حزيران ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٢,٠٠٢,٠٠٠	٥,٦٤٠,٠٠٠	القيمة الاسمية
(٤٧,١٣٩)	(١٢٣,٨٥٧)	خصم غير مطفأ
١,٩٥٤,٨٦١	٥,٥١٦,١٤٣	تكلفة سندات الخزينة

يتم إصدار سندات الخزينة من قبل الخزينة الأمريكية ويعمل بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك على شرائها والاحتفاظ بها لصالح الصندوق. إن فترة الاستحقاق الأصلي لسندات الخزينة تتراوح ما بين ٣ إلى ٦ أشهر. ويتم شرائها بخصم جزء من القيمة الاسمية للسندات ولا يتم دفع فائدة قبل تاريخ الاستحقاق. إن الفائدة على تلك السندات تمثل الفرق بين المبلغ المدفوع عند الشراء والمبلغ المقبوض عند الاستحقاق أو عند بيع السندات قبل الاستحقاق. تتجه نية إدارة الصندوق للاحتفاظ بهذه السندات لغاية تاريخ استحقاقها. إن الفوائد المقبوضة من السندات التي استحققت مبينة في إيضاح ٥.

١٤ . برنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء

تم تأسيس برنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء (البرنامج) بقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٩٩٥) وقراراته اللاحقة. نص قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) على وجوب تحويل الأموال الفائضة من برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء إلى الصندوق في أقرب وقت ممكن.

وفقاً لكتاب تأييد الأمم المتحدة المتعلق بحساب برنامج النفط مقابل الغذاء (ESCROW)، فإن الالتزامات والنقد في نهاية الفترة هي كما يلي:

٣٠ حزيران ٢٠٠٧	٣١ كانون الأول ٢٠٠٦	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١,٢٦٦,٢٦٩	١,٢٢٠,٤٠١	تشمل (UNMOVIC)
٧١١,١١٤	٩١٥,٦٥٤	إجمالي النقد لدى الأمم المتحدة (ESCROW)
٦,٢٠٧	٥,٦٠٦	الالتزامات خطابات الضمان
		الالتزامات مصاريف أخرى
٢٠٢,٧٢٥	٢٠٤,٠٣٧	لا تشمل (UNMOVIC)
٢٩٢,٦١٦	٤١,٤٥٦	احتياطي تشغيلي
٤٩٥,٣٤١	٢٤٥,٤٩٣	الفائض المتراكم
٦١,٠٦٣	٦٦,٤٣٠	الاحتياطي والفائض المتراكم
		الرصيد المتبقي لدى (UNMOVIC)

لم يتم إلغاء الالتزامات على خطابات الضمان المنتهية قبل تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٧، البالغة ٤٥٤,٩٤٩ ألف دولار أمريكي بسبب وجود اختلاف في الوثائق أو دفعات موقوفة بطلب من البنك المركزي العراقي أو إشعارات استلام بضائع معلقة أو عقود منفذة بشكل جزئي. إن المبالغ المتبقية من هذه الأرصدة بعد تسوية الفواتير المتبقية سيتم تحويلها إلى حساب الصندوق.

وفقاً لكتاب تأييد الأمم المتحدة، فقد تم تخصيص مبلغ ٣٥,٩٥٩ ألف دولار أمريكي مقابل الكلفة التقديرية لتصفية UNMOVIC، و تتضمن هذه التكاليف تسديد الديون المستحقة للحكومة الألمانية و تكاليف الفهرسة و تكاليف متعلقة بالموظفين. قامت الأمم المتحدة بتاريخ ٢٨ أيلول ٢٠٠٧ بتحويل مبلغ ٢٥,١٠٤ ألف دولار أمريكي إلى حساب الصندوق من الفائض المتراكم في حساب UNMOVIC.

١٥ . معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

إن الإدارة العليا للبنك المركزي العراقي ووزارة المالية، والوزراء والوكلاء للوزارات العراقية (بالإضافة إلى مكتب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء) هم الإدارة الرئيسية للصندوق ولذلك هم أطراف ذوي العلاقة، بالإضافة إلى ذلك، المسؤولين الأساسيين بالمؤسسات الأمريكية وأعضاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للصندوق أطراف ذات العلاقة.

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلي
٣٠ حزيران ٢٠٠٧

١٥. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

جميع المعاملات مع البنك المركزي العراقي ووزارة المالية والوزارات العراقية والمصرف العراقي للتجارة، مذكورة في الإيضاحات المختلفة للبيان المالي وهي تعتبر معاملات مع أطراف ذات علاقة لم تحصل كل من المؤسسات الأمريكية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة والإدارة الرئيسية للصندوق على أية أتعاب أو أجور مباشرة من الصندوق خلال الفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧.

١٦. ارتباطات والتزامات محتملة

الالتزامات التعاقدية تتكون من العقود الجارية الموقعة من قبل السلطة والمدارة من قبل المؤسسات الأمريكية.

الالتزامات التعاقدية المبرمة من قبل الوزارات العراقية تعتبر التزامات ضمن الموازنة العراقية وليست مباشرة ضمن التزامات الصندوق.

لم تعمل سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة على الاحتفاظ بسجلات محاسبية كاملة لكافة الالتزامات التعاقدية التي أبرمتها المؤسسات الأمريكية للفترة منذ إنشاء الصندوق ولغاية ٢٨ حزيران ٢٠٠٤. رصيد الالتزامات التعاقدية القائمة وفقا لسجلات المؤسسات الأمريكية بلغ ١٤٩,٢٩٩ ألف دولار أمريكي كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٧. انتهت فترة إدارة المؤسسات الأمريكية لإدارة الحساب الفرعي للصندوق بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.

قامت المؤسسات الأمريكية بتاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٦ بتسليم الملفات والوثائق المؤيدة الأخرى للعقود المبرمة من قبل السلطة السابقة والمؤسسات الأمريكية إلى ديوان الرقابة المالية. بموجب رسالة ديوان الرقابة المالية المؤرخة في ٢٥ شباط ٢٠٠٧، تم إبلاغ المؤسسات الأمريكية بوجود مخالفات مالية وتشريعية، مما سوف يلزم الديوان بتدقيق كافة العقود، وعليه تحتفظ الإدارات العراقية بحقها بالمطالبة بالتعويض عن أي ضرر مالي الحق بالخزينة العراقية نتيجة أي تصرف إداري أو مالي جراء تنفيذ المؤسسات الأمريكية لهذه العقود.

١٧. القضايا

توجد قضايا في عدة دول على الحكومة العراقية وذلك عن مبالغ قديمة مستحقة على الوزارات العراقية والمؤسسات الحكومية العراقية الأخرى.

بعض هذه القضايا سويت وسددت عن طريق مشروع تسوية ديون العراق الخارجية.

بسبب عدم توفر معلومات كافية، إن نتيجة هذه القضايا وتأثيرها على البيان المالي للصندوق غير مؤكدة، ومن غير الممكن احتسابها كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٧.

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلي
٣٠ حزيران ٢٠٠٧

١٨. الحصانة

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، اتخذت عدد من الدول الأعضاء الخطوات القانونية الضرورية لضمان
حصانة النفط والمنتجات النفطية العراقية حتى تنتقل الملكية إلى المشتري، بحيث لا يكونوا عرضة لأية ملاحقات قانونية
أو إدارية. تنتهي مدة هذه الحصانة في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، ما لم يقرر مجلس الأمن غير ذلك.

١٩. مبدأ الاستمرارية

لم يتم إعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرحلي للصندوق على أساس مبدأ الاستمرارية.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، تم تمديد عملية إيداع المبالغ المقبوضة من عملية بيع النفط، المنتجات
النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق كما هو مبين في الفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) لغاية
تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. بالإضافة إلى عملية تمديد مراقبة الصندوق من قبل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة
وذلك بناءً على الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦
(٢٠٠٤) وذلك لغاية تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

٢٠. الضريبة

إن الصندوق غير خاضع للضريبة.

٢١. تحليل المقبوضات والمدفوعات النقدية المدارة من قبل الحكومة العراقية والمؤسسات الأمريكية

تتوزع مقبوضات و مدفوعات الصندوق للحسابات الرئيسية و الحساب الفرعي للفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٧ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ كما يلي:

	المؤسسات الأمريكية (الحساب الفرعي) ألف دولار أمريكي	الحكومة العراقية (الحسابات الرئيسية) ألف دولار أمريكي	
المقبوضات النقدية			
			مبيعات النفط المصدر
١٣,٨١٣,٩٨٩	-	١٣,٨١٣,٩٨٩	مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق
١,١٧٤	-	١,١٧٤	فوائد مقبوضة
٣٠٨,٨٦٤	١٣,٩٠٨	٢٩٤,٩٥٦	مقبوضات أخرى
٥٦٨,٢٢٩	-	٥٦٨,٢٢٩	إجمالي المقبوضات النقدية
١٤,٦٩٢,٢٥٦	١٣,٩٠٨	١٤,٦٧٨,٣٤٨	
المدفوعات النقدية			
			التحويلات إلى وزارة المالية
٨,٩٠٠,٠٠٠	-	٨,٩٠٠,٠٠٠	خطابات الضمان لصالح الوزارات العراقية
٣,٥٢٥,٤٤٣	-	٣,٥٢٥,٤٤٣	العقود المدارة بواسطة المؤسسات الأمريكية
٤١,٣١٣	٤١,٣١٣	-	سداد الديون الخارجية للعراق
١١١,١٨٠	-	١١١,١٨٠	مدفوعات أخرى
١٨٠,٤٣٢	-	١٨٠,٤٣٢	إجمالي المدفوعات النقدية
١٢,٧٥٨,٣٦٨	٤١,٣١٣	١٢,٧١٧,٠٥٥	
١,٩٣٣,٨٨٨	(٢٧,٤٠٥)	١,٩٦١,٢٩٣	زيادة (نقص) المقبوضات عن المدفوعات النقدية
(٦,٥٦٧,٩٠٨)	-	(٦,٥٦٧,٩٠٨)	سندات الخزينة المشتريات خلال الفترة
٦,٦٤٠,٧٧٢	-	٦,٦٤٠,٧٧٢	المتحصل من استحقاق سندات الخزينة خلال الفترة
١,٤٦٦,٦٥٧	٥٩٦,٧٠٦	٨٦٩,٩٥٢	النقد وما في حكمه في بداية الفترة
-	١٣,٩٠٨	(١٣,٩٠٨)	تحويلات
٣,٤٧٣,٤٠٩	٥٨٣,٢٠٩	٢,٨٩٠,٢٠١	النقد وما في حكمه في نهاية الفترة
٥,٥١٦,١٤٣	-	٥,٥١٦,١٤٣	سندات الخزينة في نهاية الفترة
٨,٩٨٩,٥٥٢	٥٨٣,٢٠٩	٨,٤٠٦,٣٤٤	النقد وما في حكمه وسندات الخزينة في نهاية الفترة

٢١. تحليل المقبوضات والمدفوعات النقدية المدارة من قبل الحكومة العراقية والمؤسسات الأمريكية (تتمة)

تتوزع مقبوضات و مدفوعات الصندوق للحسابات الرئيسية و الحساب الفرعي للفترة من أول كانون الثاني ٢٠٠٦ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٦ كما يلي:

	المؤسسات الأمريكية (الحساب الفرعي) ألف دولار أمريكي	الحكومة العراقية (الحسابات الرئيسية) ألف دولار أمريكي	
المقبوضات النقدية			
			مبيعات النفط المصدر
١٢,٥٦٩,٤٧٤	-	١٢,٥٦٩,٤٧٤	مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق
٩,٤٧٣	-	٩,٤٧٣	فوائد مقبوضة
١٧٢,٠٦٨	١٦,٢٨٩	١٥٥,٧٧٩	مقبوضات أخرى
١٩٥,٠٧٥	-	١٩٥,٠٧٥	إجمالي المقبوضات النقدية
١٢,٩٤٦,٠٩٠	١٦,٢٨٩	١٢,٩٦٢,٨٠١	
المدفوعات النقدية			
			التحويلات إلى وزارة المالية
٥,٩٠٠,٠٠٠	-	٥,٩٠٠,٠٠٠	خطابات الضمان لصالح الوزارات العراقية
٤,٥٩٨,١٣٩	-	٤,٥٩٨,١٣٩	العقود المدارة بواسطة المؤسسات الأمريكية
١٤٠,٦٤٤	١٤٠,٦٤٤	-	سداد الديون الخارجية للعراق
٣٥٢,٩٨٦	-	٣٥٢,٩٨٦	مدفوعات أخرى
٦٣,٢١٦	-	٦٣,٢١٦	إجمالي المدفوعات النقدية
١١,٠٥٤,٩٨٥	١٤٠,٦٤٤	١٠,٩١٤,٣٤١	
١,٨٩١,١٠٥	(١٢٤,٣٥٥)	٢,٠١٥,٤٦٠	زيادة (نقص) المقبوضات عن المدفوعات النقدية
(١,٩٥٤,٨٦١)	-	(١,٩٥٤,٨٦١)	سندات الخزينة المشتريات خلال الفترة
١,٩٦٧,٩٩١	-	١,٩٦٧,٩٩١	المتحصل من استحقاق سندات الخزينة خلال الفترة
٤,٣١٤,٦٩٦	٨٤٧,٥٥٨	٣,٤٦٧,١٣٨	النقد وما في حكمه في بداية الفترة
-	(١٦,٢٨٩)	١٦,٢٨٩	تحويلات
٦,٢١٨,٩٣١	٧٠٦,٩١٤	٥,٥١٢,٠١٧	النقد وما في حكمه في نهاية الفترة
١,٩٥٤,٨٦١	-	١,٩٥٤,٨٦١	سندات الخزينة في نهاية الفترة
٨,١٧٣,٧٩٢	٧٠٦,٩١٤	٧,٤٦٦,٨٧٨	النقد وما في حكمه وسندات الخزينة في نهاية الفترة